

المادة ٣ - الإعفاءات والتسهيلات

١ - اما بالنسبة لتعديل المادة ( ١٢ ) الفقرة ( ب ) من القانون الأصلي فان الهدف الاساسي من منح المستثمرين في المنطقة الحرة إعفاءات من الضرائب هو تشجيعهم على استثمار أموالهم في المناطق الحرة وإقامة صناعات تصديرية فيها تعتمد على التقنية الحديثة حيث تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المهارات كما تلبي هذه الصناعات عند الاقتضاء احتياجات السوق المحلي وتساعد في التقليل من الاعتماد على الاستيراد من خارج المملكة .

ب - ولقد اشتمل مشروع التعديل المرفق على نصوص تمنح مجلس الوزراء حق تعيين أنواع الصناعات التي يمكن السماح بإقامتها في المناطق الحرة ضمانا لحماية الصناعات المحلية من أن تنافسها صناعات مماثلة تناف في المناطق الحرة .

ج - وتعتبر الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمشاريع التي تناف في المنطقة الحرة بموجب هذا المشروع متناسبة الى حد بعيد مع الإعفاءات التي تمنحها البلدان الأخرى لمثل هذه الأغراض .

المادة ٤ - سندات الدين

تعتمد المؤسسة في تمويل مشاريعها

الإنشائية على مواردها الخاصة من البعثات والموائد التي تستوفيها مقابل الخدمات التي تقدمها للضياع والصناعات والمستثمرين ، ولقد اشتملت خطة الاعمار الموسعة التي وضعتها الشركة الهندسية الاستشارية المكلفة بذلك من قبل مجلس الوزراء على اقامة عدة مشاريع انشائية تريد تكاليفها على خمسة عشر مليون ديناراً ويمكن تنفيذها على مراحل حسب ترتيب الأولويات .

ان تنفيذ هذه الخطة سيعود بفوائد جمة على الاقتصاد الوطني وخصوصاً قطاع الخدمات كما أنه سوف يسهم في زيادة واردات المناطق الحرة التي تشكل رافداً اضافياً لإيرادات الخزينة .

ولذا فان المؤسسة ستكون مضطرة الى الاستقراض لتمويل المشاريع الأكثر ضرورة كخازن التبريد وهذا ما دعا مجلس الإدارة الى وضع مشروع المادة الرابعة اسوة بالمؤسسات الحكومية الأخرى المماثلة ( كؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية وسلطة الكهرباء الأردنية ) التي اشتملت قوانينها على نصوص مماثلة لمساعدتها على الحصول على المال اللازم لتنفيذ المشروع .



مجلس الوزراء

المجلس الوطني الاستشاري

مجلس الجامعة الأردنية والعشرون

المعقودة يوم الاثنين ٣٠ ذي القعدة ١٣٩٨ هـ . الموافق ١٩٧٨/١٠/٣٠ م

( المجلد ١ )

( العدد ٢١ )

تجارتنا الإلكترونية

صفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة : موافقة ومعنى من التلاوة

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتللات

٤

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو امين شقير

٤

ب - طلب معللة مقدم من معالي العضو السيد راضي العبد الله

٥

٣ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو نايف الصمد

٥

د - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو جمعه حماد

هكذا من المأخوذ

- ٥ - طلب معلرة مقدم من سعادة العضو السيد سليمان عرار
- ٥ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو السيد جودت السبول
- ٥ - طلب معلرة مقدم من السيدة انعام المفتي
- ٦ - ٣ - تلاوة مقررات اللجنة القانونية
- ٦ - ١ - قرار رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٦ بشأن مشاريع القوانين التالية :
- ٦ - ١ - مشروع قانون إلغاء قانون تصديق امتياز التتقيب عن البترول في المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨
- ٧ - ب - مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات الملكية والاسككية لسنة ١٩٧٨
- ٧ - ج - مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٨
- ٩ - د - مشروع قانون صندوق توفير البريد لسنة ١٩٧٨
- ١١ - ٢ - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٨ بشأن مشروع قانون الخط الحجازي الاردني المعدل لسنة ١٩٧٨
- ١٣ - ٣ - قرار رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٨ بشأن مشروع قانون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٧٨
- ١٤ - ٤ - قرار رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٨ بشأن مشروع قانون التقاعد العسكري المعدل لسنة ١٩٧٨
- ٢٠ - ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
- ٣١

## المجلس الوطني الاستشاري

### محضر الجلسة

#### وحضر من الحكومة

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء  
وزیر الدفاع والخارجية .
- ٢ - معالي السيد غالب بركات وزير  
السياحة والاثار
- ٣ - معالي السيد احمد عبد الكريم  
الطراونة وزير العدل
- ٤ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير  
الشؤون البلدية والقروية
- ٥ - سيادة الشريف مواز شرف وزير الثقافة  
والشباب

#### افتتاح الجلسة

#### دولة الرئيس

- النصاب قانوني ، اعلان افتتاح الجلسة .
- بسم الله الرحمن الرحيم
- نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال  
اليوم .

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

#### الجميع :

- نصادق على ما جاء به ونعفي الامين العام  
من تلاوته .

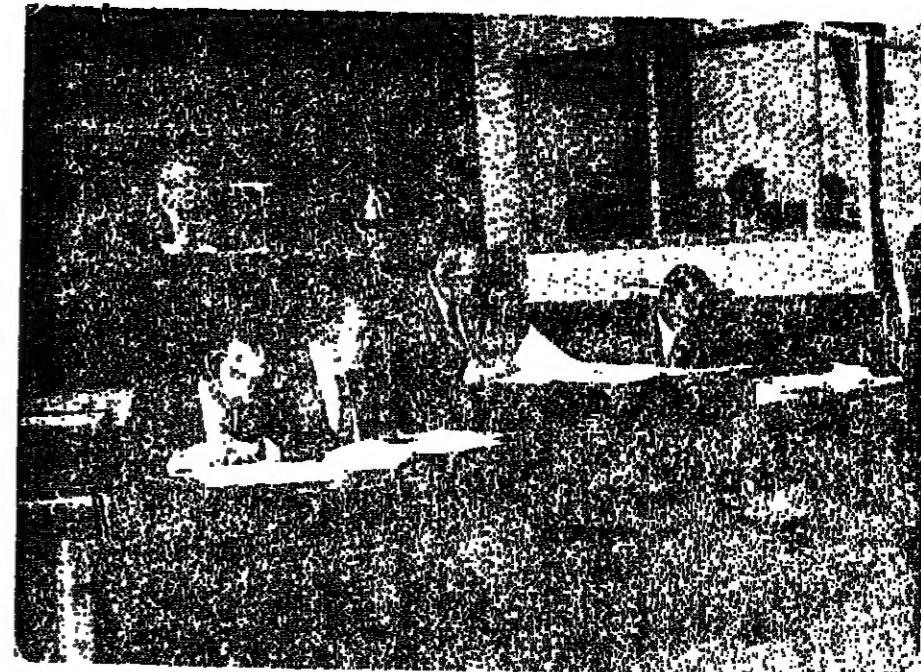
اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في  
الساعة ١١ صباحا من يوم الاثنين الواقع في  
١٩٧٨/١٠/٣٠ برئاسة السيد احمد اللوزي  
رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور  
وتغيب من الاعضاء معذرا السادة : راضي  
العبد الله ، امين شقير ، جودت السبول ، نعيم  
النل والسيدة انعام المفتي .

وتغيب من الاعضاء معذرا : السادة راضي  
العبد الله ، امين شقير ، جودت السبول ، نعيم  
النل والسيدة انعام المفتي .



هكذا من المأهول





السيد الأمين العام

٢ ( تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ -

طلب اجازة مقدم من السيد امين شقير  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
الاکرم .  
تحية طيبة وبعد  
نظرا لاضطراري للسفر الى سورية  
لاغراض نقابية فائني ارجو اعتبار غيابي عن  
جلسة يوم الاثنين ٢٠/١٠/١٩٧٨ معذورا .  
وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عضو المجلس  
الصيدلي امين شقير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على طلبه

الجميع :

موافقون

السيد الأمين العام

ب -

طلب مقدم من السيد راضي العبد الله  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم  
ارجو التكرم باعفائي من حضور جلسة  
المجلس الوطني الاستشاري المنعقدة يوم  
٣٠ الجاري لارتباطي بزيارة مع سمو الامير  
حسن لبعض المصانع الحديثة مقدما احترامي  
وتقديري .

٢٨-١٠-١٩٧٨

راضي العبد الله  
عضو المجلس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على طلبه

الجميع :

موافقون

ج -

السيد الأمين العام

طلب مقدم من السيد نايف السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم  
لظروف طارئة ارجو دولتكم الموافقة على  
اجازتي مدة اسبوعين اعتبارا من ٢٣ تشرين  
اول ١٩٧٨ .

وتفضلوا دولتكم بقبول مائق التحية  
والاحترام .  
١٨ تشرين اول ١٩٧٨

العضو

نايف السعد البطاينة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على طلبه

الجميع :

موافقون

د -

السيد الأمين العام

طلب اجازة مقدم من السيد جمعة حماد  
سعادة امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
الاحترم .  
الموضوع : اجازة سعادة الاستاذ جمعة  
حماد .

ارجو احاطتكم علما بان الاستاذ جمعة حماد  
عضو المجلس الوطني الاستشاري قد سافر الى  
مدينة العقبة لأمور تتعلق باجراء صلح  
مشائري ، وسيغيب عن عمان حوالي عشرة  
ايام اعتبارا من تاريخ اليوم الاحد ٢٩/١٠/١٩٧٨  
واقبلوا الاحترام .

مكتب

الاستاذ جمعة حماد

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على اجازته

الجميع :

موافقون

هـ -

السيد الأمين العام

طلب معذرة مقدم من السيد سليمان مرار  
وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس الاستشاري

بسبب زيارة جلالة الملكة نور لوزارة  
الداخلية ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة  
اليوم .  
٣٠-١٠-١٩٧٨

سليمان مرار  
عضو المجلس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على طلبه

الجميع :

موافقون

و -

السيد الأمين العام

طلب مقدم من السيد جودت السبول  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري عمان  
سوف اتغيب خارج المملكة لمدة اسبوعين  
مارجو المعذرة .

الحامي جودت السبول

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على طلبه

الجميع :

موافقون

ز -

السيد الأمين العام

طلب معذرة مقدم من السيدة انعام المتني  
دولة رئيس المجلس

ارجو قبول امتدادي من حضور جلسة  
اليوم ، راجية لكم التوفيق

واقبلوا احترامي .

انعام المتني

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول محذرتها .

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

٣ - مقررات اللجنة القانونية



سليمان القضاء

القرار رقم - ٩ -

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الخميس الموافق ١٩٧٨/١٠/٢٦ بحضور دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري و برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد كمال الدجاني وبحضور السادة مقرر اللجنة سليمان القضاء ، واحمد الطراونة - علي البشير - نائلة الرشيدان - طاهر حكيت - عبد الله اخو رشيدة .

واعترض عن الحضور الامفياء السيد جودت السبول .

وتغيب بدون محذرة السيد فهد الجعيد الشريفة .

وتقرر ما يلي :-

١ - الموافقة على مشروع قانون الغاء قانون تصديق امتياز التفتيش عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية كما ورد من الحكومة .

( اصوات . . موافقة )

٢ - الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلطوية واللاسلكية لسنة ١٩٧٨ ، كما ورد من الحكومة .

( اصوات موافقة )

٣ - الموافقة على القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٨ كما ورد من الحكومة .

( اصوات موافقة )

٤ - مشروع قانون صندوق توفير البريد لسنة ١٩٧٨ .

قررت اللجنة تعديل القانون بالشكل التالي :

مادة ( ٢ ) تعدل المادة ( ١٧ ) من القانون الاصلي بحيث يصبح ما ورد فيها مقرة ( ١ ) ويضاف اليها فقرة ( ب ) بالنص التالي :

ب - للمجلس الحق بمنع مكافآت مشجعة لموظفي هذه المكاتب وغيرهم من موظفي وزارة المواصلات والصندوق لغاء الخدمات التي يقدمونها لزيادة ودائع الصندوق وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

( اصوات موافقة )

مصدق الامين العام

عنان يعيسون

اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير تفضل

الدكتور زهير ملخص

التعديل ليس مكافآت مشجعة ، التعديل مكافآت تشجيعية ، ما الفرق بين الاثنين تعديل الحكومة كان تشجيعية ، انما الكلمة مشجعة ، كلمة تشجيعية اصح من مشجعة



دولة رئيس المجلس

١ ، تشجيعية ، والان نبدا بالقوانين واحدا واحدا ، من يوافق على مشروع قانون الغاء قانون تصديق امتياز التفتيش عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية سنة ١٩٧٨ كما ورد من الحكومة .

الجميع :

موافقون

١ -

وهذا هو نص القانون كما سيرفع الى الحكومة وكما وافق عليه المجلس .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون الغاء قانون تصديق امتياز التفتيش عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الغاء قانون تصديق امتياز التفتيش عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل

به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلغى قانون تصديق امتياز التفتيش عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٦٤ ، كما تلغى الانتفاضة

المتعلقة به والمعقودة بين الحكومة والسيد جون و . ويكون للتفتيش عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل

حسب اختصاصه يكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

ب -

دولة رئيس المجلس

القانون المعدل لقانون مؤسسة المواصلات السلطوية واللاسلكية لسنة ١٩٧٨ ، من يوافق عليه كما ورد من الحكومة .

الجميع :

موافقون .

( وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وكما سيرفع الى الحكومة ) .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلطوية واللاسلكية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلطوية واللاسلكية لسنة ١٩٧٨ ) ويقرأ مع القانون رقم

( ٢٩ ) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد

يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٧ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في البند ( ٢ ) من الفقرة

( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢ - المدير العام للمؤسسة نائبا للرئيس

هكذا من الأشهر



المادة	اللائحة	مواثيق كما ورد من الحكومة
المادة ٢ - تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في البند (٢) من الفقرة (١) منها والاستعانة عنه بما يلي :- ٢ - المدير العام للمؤسسة بقية الرئيس	المادة ٢ - تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في البند (٢) من الفقرة (١) منها والاستعانة عنه بما يلي :- ٢ - المدير العام للمؤسسة بقية الرئيس	موثقة كما ورد من الحكومة
المادة ٢ - تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في البند (٢) من الفقرة (١) منها والاستعانة عنه بما يلي :- ٢ - المدير العام للمؤسسة بقية الرئيس	المادة ٢ - تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في البند (٢) من الفقرة (١) منها والاستعانة عنه بما يلي :- ٢ - المدير العام للمؤسسة بقية الرئيس	موثقة كما ورد من الحكومة

— ج —

#### دولة رئيس المجلس

مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٨ من يوافق عليه كما ورد من الحكومة .

الجميع :

موافقون

( وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه وكما سرفع للحكومة )

القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٢ - لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ١٥ ) من القانون الأصلي بـشطب العبارة التالية منها والواردة في آخرها .

( وبالرغم مما ورد في اي تشريع اخر يكون قرار الاحالة على التقاعد الصادر بموجب هذه المادة قطعيا في جميع الاحوال ولا يسمح اي طعن فيه لدى اي جهات الادارية او القضائية ) .

هكذا من المصطلح

المادة الأصلية	المادة المطروحة تعديلها من قبل الحكومة	قرار اللجنة القانونية
<p>الفقرة (١) من المادة ٤٧ - إذا أقيمت خدمة الموظف غير المصنف بنفسه الاستقالة وكلفت له خدمة خمس سنين أو أكثر يملى بكافة مراحل جرمها من التي مشر جزوا من رايه التشريعي الاخير من كل قسم كامل من قديمه .</p>	<p>المادة ٢ - تعديل الفقرة (١) من المادة ( ٤٧ ) من القانون الأصلي بقسمة عبارة ( أو تعدد الوظيفة ) بعد كلمة الاستقالة الواردة فيها .</p>	<p>مواصفة على التعديل كما ورد من الحكومة قرار اللجنة رقم ( ٩ ) بفسد - ٢ -</p>

- د -

#### دولة رئيس المجلس

والان قانون صندوق توفير البريد لسنة  
١٩٧٨ من يوافق عليه كما ورد من الحكومة  
وكما عدلته اللجنة القانونية بقرارها ٩

#### الجمعية :

موافقون .

وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه  
وكما سيرفع الى الحكومة معدلا .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨  
قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد  
المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون

معدل لقانون صندوق توفير البريد لسنة ١٩٧٨  
ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٦٦ المشار  
اليه فيها يلي بالقانون الأصلي والتعديلات التي  
طرات عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ١٧ ) من القانون  
الأصلي بحيث يصبح ما ورد فيها مقرة ( ١ )  
ويضاف اليها مقرة ( ٢ ) بالنص التالي :-

( للمجلس الحق بفتح مكافآت تشجيعية  
لموظفي هذه المكاتب وغيرهم من موظفي وزارة  
المواصلات والصندوق لقاء الخدمات التي  
يقدمونها لزيادة ودائع الصندوق وفقا للتعليمات  
التي يصدرها المجلس لهذه الغاية ) .

هكذا من الأصل

ملاحظات حول مشروع قانون صندوق توفير البريد لسنة ١٩٧٨

## قرار اللجنة

المادة المرفعة تعديلها من قبل الحكومة

المادة الاصلية

انظر قرار اللجنة رقم (٩) بند (٤) .

المادة ٢ - تحمل المادة (٨) من القانون

الاصلي بالمعنى المبررة التالية الى اخرها :-

( واللجنة الحق بفتح مكافآت تشجيعية

لموظفي هذه الكاتيب وتكرم من موظفي وزارة

المراسلات والصندوق لتساء الخدمات التي

يقومونها زيادة ودائع الصندوق وفقا للتعليمات

التي يعدها المجلس لهذه الغاية ) .

- ٢ -

السيد المقرر

سلمان القضاة

القرار رقم - ١٠ -

بشان مشروع قانون الخط الحجازي الاردني

قرار رقم ( ١٠ )

اجتمعت اللجنة القانونية صباح السبت  
١٩٧٨/١٠/٢٨ برئاسة معالي السيد كمال  
الدجاني وعضوية المقرر السيد سلمان القضاة  
وحضور اعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسعادة  
السادة احمد الطراونة ، علي البشير ، نائلة  
الرشدان ، عبد الله اخو ارشيدة .

وتغيب عن الجلسة السادة : طاهر حكمت  
وجودت السبول وعبد المجيد الشريدة .

وحضور مدير عام الخط الحجازي الاردني .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون  
الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٧٨ وبعد ان  
استمعت الى الاسباب الموجبة لتعديل القانون  
وملاحظات مدير عام الخط الحجازي وافقت على  
مشروع القانون المذكور كما ورد من الحكومة .  
وتوصى اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على  
قرارها .

اللجنة القانونية

نولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية

رقسم ( ١٠ ) .

الجميع :

موافقون .

( وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس  
عليه وكما سيرفع بالصيغة النهائية للحكومة ) .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٧٨ )  
ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٥٢ المشار  
اليه فيما بعد بالقانون الاصلي كقانون واحد  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ( ب ) من  
المادة - ٤ - من القانون الاصلي ويستعاض عنه  
بالنص التالي :-

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من  
مجلس ادارة الخط الحجازي الاردني ومجلس  
ادارة مؤسسة سكة حديد العقبة  
المعانة بالقانون رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٧٢ ان يقرر  
ما يلي :

١ - تكليف مجلس ادارة الخط الحجازي  
الاردني ومديره العام بالانصراف على استئجار  
وادارة مؤسسة سكة حديد العقبة او اي جزء منه

٢ - تكليف مجلس ادارة مؤسسة سكة  
حديد العقبة ومديرها العام بالانصراف على  
استئجار وادارة الخط الحجازي الاردني او اي  
جزء منه .

هكذا من الاصل



- ٣ -

## السيد المقرر

## سلمان القضاء

القرار رقم - ١١ - بشأن مشروع قانون

مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٧٨

قرار رقم ( ١١ )

اجتمعت اللجنة القانونية صباح السبت ١٩٧٨/١٠/٢٨ برئاسة معالي السيد جمال الدجاني وحضور الاعضاء السادة المقرر سلمان القضاء - والسيدة نائلة الرشيدان ، احسد الطراونة ، علي البشير ، وعبد الله اخو ارشيدة

وتفنيب السادة : عبد المجيد الشريدة - وجودت السبول ، وطارح حكيت . كما حضر الجلسة معالي وزير المالية ومطوية مدير عام مؤسسة المناطق الحرة .

ونظرت اللجنة في مشروع معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٧٨ وقررت ما يلي :-

١ - الموافقة على أن تصبح ما ورد في المادة ( ١٣ ) من القانون الاصلي مقرة ( ١ ) .

٢ - الموافقة على أن تضاف الفقرات ب ، ج ، د ، و ، هـ الواردة بالمشروع الى المادة المذكورة على أن يصبح البند ( ٤ ) مقرة ( د ) بالنص التالي :-

« ٥ - اعضاء الابنية والانشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبي الابنية والاراضي وتمنح الرخص من قبل مجلس الادارة حسب التعليمات التي يضعها لهذه الغاية » .

٣ - الموافقة على باني مواد القانون كما وردت من الحكومة وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

ملاحظات حول قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٧٨

قرار اللجنة

النص المقدم من الحكومة بالتعديل الجيد

النص الاصلي

انظر القرار رقم ١١٤١

المادة ١٣ -

المادة ١٣ -

١ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب و ج ) من هذه المادة تمتع المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمتع بها الوزارات والوزائر الحكومية .

ب - يسمح بقلية المشاريع الصناعية في المناطق الحرة بترخيص من مجلس الادارة بشرطه ان تتوفر فيها واحدة او اكثر من الخصائص التالية :-

١ - المصانع الجديدة غير القائمة عليها والتي تعتمد على انتاج تكنولوجيا حيث يقدم

٢ - المصانع التي تتوفر لها السواد الوبنة المحلية او الاجزاء المصنعة محليا والمصانع القائمة مع المصانع المحلية .

٣ - المصانع التي ترفع مستوى معاشيات اليد العاملة وتسهم في تنمية الفني .

٤ - المصانع التي تلبي حاجات الاسواق المحلي وتساعد في التقليل من الاعتماد على الاستيراد من خارج المملكة .

٥ - تحدد تلك المصانع التي يستحق بعامها في المنطقة الحرة بتمتعي احكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشييد مجلس الادارة .

هكذا من الاصل



## قرار اللجنة

## النص المقدم من الحكومة بالتعديل الجديد

## النص الأصلي

ملاحظات حول قانون محل لغاتون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٧٨

د - تمتع مشاريع الاستثمار الصناعية ومشاريع الاستثمار التجارية والخدمات التي تسمح بإقامة في المنطقة الحرة بالاعتمادات التالية: ١ - إعفاء أرباح المبرورج من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ( ١٢ ) سنة ابتداء من سنة التقدير التي تلي بداية الإنتاج أو مزاولة العمل الاستثماري حسب مقتضى الحال ويستثنى من هذا الإعفاء أرباح مشاريع التخزين الجبل بالمخارج التي توضع في الاستثمار المطبق.

٢ - إعفاء رواتب وعلاقات الموظفين في الإقليمين المحليين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية.

٣ - إعفاء المصانع المسجورة للمنطقة الحرة أو المحددة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ورسوم الضرائب والرسوم الفريضة عليها باستثناء بدلات التخفيضات والأجور.

٤ - إعفاء الإبنية والانشاءات المعمورة والمنطقة الحرة من رخصة إقامة تلك الإبنية والانشاءات ومن رسوم الترخيص وكذلك من ضريبة الإبنية والإراضي على أن لا تتجاوز مع القواعد العامة للصحة والتنظيم. ٥ - السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناتجة عنه إلى خارج المنطقة وبعد الاحكام المعمول بها فيها.

هـ - تخفيض الإعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة والترخيص بإقامة مشاريع الاستثمار في المنطقة الحرة للشروط والقيود التي يقرها المجلس الإداري.

**السيد المقرر**  
في اقتراح من معالي وزير البلديات في شطب عبارة وتنح الرخص على أساس أن تبقى صلاحيات التنظيم ضمن قانون المنطقة.

**السيد أحمد الطراونة**  
يعني يكون شطبها مفهوم أن تبقى الصلاحية لوزارة الشؤون البلدية والقروية ، يعني يبقى القانون الأصلي هو الساري ، يعني ليس معنى شطبها أن لا يكون هناك سلطة ذات صلاحية في إعطاء الرخص ، معناها أن يبقى القانون ، وتصدت أن أقول هذا هذا في ضبط الجلسة ليكون تسرا للمادة .

**دولة رئيس المجلس**  
شكرا ، المجلس موافق .  
**السيد المقرر**  
الموافقة على باقي مواد القانون كما ورد من الحكومة .

لكن هناك عبارة في المادة ١٣ : -



المادة ١٣ - في اقتراح من الحكومة في نفس المعنى ، يسمح بإقامة مشاريع صناعية في المناطق الحرة ، . . . يسمح بتعطيل أعمال الصناعة وتأسيس المصانع في المناطق الحرة ، بموافقة مجلس الإدارة ، ويشترط في ذلك توفر الخصال التالية :

**السيد محمد علي بدير**  
الحقيقة بالنسبة لنفس المادة - ١٣ - الفقرة الرابعة تقول ، إعفاء الإبنية والانشاءات المعمورة والمنطقة الحرة من رخصة تلك الإبنية والانشاءات ومن رسوم الترخيص كتبت اثنين لو فقط اعفي من رسوم الترخيص ولكن لا يعمل من التنظيم .

**السيد المقرر**  
شطبناها .  
**السيد محمد علي بدير**  
شطبتم كل المادة ،

**السيد المقرر**  
اللجنة عندما نص المشروع نص الحكومة تعني من الرخصة بطبيعة الحال تعني من الرسوم النص الآن المتفق عليه ، اتخذ المجلس قرار هو إعفاء الانشاءات والإبنية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبي الإبنية والإراضي .

**السيد محمد علي بدير**  
شكرا .  
**دولة رئيس المجلس**  
السيدة نائلة ، تفضل .



السيدة نائلة الرشدان  
المادة ( ١٣ ) الفقرة ب - يسمح بإقامة

هكذا من الأهل

المشاريع الصناعية في المناطق الحرة بترخيص مجلس الإدارة ، هنا لا يكفي أن نشطبها من مقرر - ٤ - إذ يجب أن نحدد من يعطي الرخص لأنه في هذه الفترة تعني أن مجلس الإدارة هو الذي يعطي الرخص .

#### السيد المقرر

دولة الرئيس ، هو في الواقع أن مجلس الإدارة هو الذي بيده السيطرة على المناطق الحرة ، ويسمح بإقامة المشاريع ويحددها ويسمح بتعاطي أعمال الصناعة والترخيص من مجلس الإدارة .

#### السيد أحمد الطراونة

إذا سمحت لي ، واحدة منهم رسوم وواحدة منهم رسوم الصناعة نقيم الصناعة أو لا نقيم الصناعة ، يعني تتعلق بالصناعة كصناعة وواحدة تتعلق في بنائية الصناعة أن نقيمها أو لا نقيمها بنائية الأولى بقي التنظيم للشؤون البلدية والقروية .

أما إنشاء صناعة في تلك المنطقة عائد إلى مجلس الإدارة ، في فرق بين الاثنين ، واحدة للإبنية ، أن ننشئها أو لا ننشئها وواحدة أن ننشأ صناعة سيارات ولا ننشئ محددة هذا راجع لمجلس الإدارة أما إقامة البناء ترك للتنظيم ولذلك واحدة لازم تكون مجلس إدارة والثانية للشؤون البلدية والقروية .

#### السيد وزير البلديات

دولة الرئيس ، الفترة - ب - بند - ٤ - تعطي الحق لترخيص الصناعات التي مجلس الإدارة وهذا خطأ ، الترخيص ، ترخيص الإبنية مهما كان نوعه صناعة أو تجارة أو سكن أو خلافة هو من حق البلدية ووزارة البلديات كذلك اعطي بالفترة - ب - من المادة - ١٣ - أيضا الحق بالترخيص بالمناطق الحرة أيضا لمجلس الإدارة وهذا أيضا غلط وهذا حق لوزارة البلديات ، طلبنا التعديل ، التعديل الأول ، وفق عليه .

الفترة ٤ - من المادة ١٣ ، والفترة ( د ) من المادة ١٣ والان التعديل على الفترة - ب - من المادة - ١٣ - بحيث تصبح كما يلي :- يسمح بتعاطي أعمال الصناعة في المناطق الحرة بموافقة مجلس الإدارة ، يعني مجلس الإدارة يقول هنا صناعات خفيفة ، هنا صناعات ثقيلة طبقا للتنظيم ، لكن الذي يعطي الرخصة هو البلدية أو وزارة الشؤون البلدية .

#### السيد أحمد الطراونة

هذا المفهوم لأنه الاثنين مختلفات .

#### السيد وزير البلديات

معلوم .

#### السيد المقرر

يا سيدي في رخصتين ، الرخصة الأولى تتعلق بالبناء ، وهي رخصة تنظيمية ، والثانية رخصة إنشاء صناعة وهذه موافقتها تصود لمجلس الإدارة ، فإذا عدلتها الفترة - ب - وما دام عدلتها الفترة - د - نكون نحن قد حلينا المشكلة ، مشكلة البلديات .

#### السيد وزير البلديات

أذن النص الجديد هو « يسمح بتعاطي أعمال الصناعة وتأسيس المصانع في المناطق الحرة بموافقة مجلس الإدارة ويشترط في ذلك أن تتوفر فيها واحدة أو أكثر من الخصائص التالية : هذا ما أريده .

#### السيد أحمد الطراونة

هذا هو الوارد .

#### السيد المقرر

أذن الفترة - ب - أصبحت كالتالي :- « يسمح بتعاطي أعمال الصناعة وتأسيس المصانع في المناطق الحرة ، بموافقة مجلس الإدارة

ويشترط في ذلك أن تتوفر فيها واحدة أو أكثر من الخصائص التالية :-

( موافقة )

#### دولة رئيس المجلس

من يوافق على قانون مؤسسة المناطق كما جاء من اللجنة .

#### الجميع :

موافقون

وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه وصيغته النهائية التي سرفع بها إلى الحكومة .

قانون مؤتمت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨  
تانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٧٨ ) ، ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-

١ - بإلغاء تعريف المناطق الحرة الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

المناطق الحرة : هي جزء من أراضي المملكة محدد ومسور بحاجز مائل ، توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها ، وتعتبر هذه البضائع وكأنها خارج المملكة .

بند بإضافة التعريف التالي إلى آخرها ، رأس المال المستثمر : العملات الأجنبية المحولة من وإلى المنطقة الحرة وفق تعليمات البنك المركزي والآلات والمعدات والمواد والسلع

المادة ٣ - يصبح ما ورد في المادة ( ١٣ ) من القانون الأصلي مقرة ( ١ ) وتضاف الفقرات التالية إليها :-

١ - تتمتع المؤسسة بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب - يسمح بتعاطي أعمال الصناعة وتأسيس المصانع في المناطق الحرة بموافقة مجلس الإدارة ويشترط في ذلك أن تتوفر فيها واحدة أو أكثر من الخصائص التالية :-

١ - الصناعات الجديدة غير القائمة محليا والتي تعتمد على إنتاج تكنولوجيا حديث متقدم .

٢ - الصناعات التي تتوفر لها المواد الأولية المحلية أو الأجزاء المصنعة محليا والصناعات المتكاملة مع الصناعات المحلية .

٣ - الصناعات التي ترفع مستوى مهارات اليد العاملة وتسهم في تقدمها الفني .

٤ - الصناعات التي تلبي حاجات الاستهلاك المحلي وتساعد في التقليل من الاعتماد على الاستيراد من خارج المملكة .

ج - تحدد مئات الصناعات التي يسمح بإنشائها في المنطقة الحرة بمقتضى أحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الإدارة .

د - تتمتع مشاريع الاستثمار الصناعية ومشاريع الاستثمار التجارية والخدمات التي يسمح بإنشائها في المنطقة الحرة بالإعفاءات التالية :

١ - إعفاء أرباح المشروع من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ( ١٢ ) سنة ابتداء من سنة التقدير التي تلي بداية الإنتاج

هكذا من الأصل



٢ - اعفاء روائب وعلاوات الموظفين  
غير الاردنيين العاملين في المشاريع التي تقام  
في المنطقة الحرة بن ضريبتين الدخول والخدمات  
الاجتماعية .

٤ - إعفاء الإبنية والإنشاءات العقارية  
التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص  
ومن ضريبتى الإبنية والأراضي .

هـ ستخضع الاعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة والترخيص باقامة مشاريع الاستثمار في المنطقة الحرة للشروط والضمانات التي يضعها مجلس الادارة .

ويعاد ترتيب المواد (١٧ و ١٨ و ١٩) منه  
بحيث تصبح (١٨ و ١٩ و ٢٠) على التوالي.

١٧ - المؤسسة إصدار سندات دين فسي حدود أنواع السندات المنصوص عليها في قانون الدين العام . وتحدد الأحكام والشروط الخاصة بها بمقتضى نظام خاص يصدر لهذه الغاية وتعنى الفوائد المباشرة عن الاستئثار في تلك السندات من شريعتي الدخل والضمانات الاجتماعية وأيسة ضمانت ورسومه الهري .

## السيد المقرر

قرار رقم - ۱۲ -

كما حضر الجلسة معالي وزير المالية  
وبعض ضباط الجيش العربي الاردني .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون  
التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٨ وقررت ما يلي:-

المادة ( ٣ ) اعادة صياغتها بالنص التالي:  
تعدل المادة ( ٢٢ ) مكررة من القانون  
الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر البند (٢)  
من الفقرة ( ج ) منها .

على ألا يطبق حكم هذه الفقرة إلا على الضابط أو الفرد الذي يصنف طبياً بالدرجة الخامسة فما فوق حسب أحكام نظام اللجان الطبية العسكرية .

ثانيا : الموافقة على باقي مواد القانون المذكور كما وردت من الحكومة .

ثالثا : توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

## اللجنة القانونية

المعاملات حول وفوت معدل لظانون القاعد المسكري لسنة ١٩٧٨  
المادة كما ورتت من الحكومة بالتعديل الجديد

## المادة الأصلية

انظر قرار اللجنة رقم ( ١٢ ) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٨ .

تعمل المادة ( ٤ ) من القانون الاصلي بالغاء  
ببارة ( السابعة عشرة من عهده ) الواردة  
في احكامه والاستعاضة عنها ببارة ( السادسة  
عشرة من عهده ) .

المادة ٤ - تحسب الضحية المجرولة للتقاعد من تاريخ دخول الضميمة أو الفرد في الخدمة القوات المسلحة وتدخل في الحساب المدة التي تقضيها في الاسر واية خدمة سابقة مما تحسب الضحية مائنة لالة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد

المادة ٣ - تعمل المادة ( ١٢ ) مكررة من القانون الاصلي بفسادها العبارة التالية الى اخر البند ( ٢ ) من الفقرة ج - منها :

على أن يقرر انتهاء الخدمة من قبل القيادة العامة - مديرية توثيق الضباط بالنسبة للضباط ومديرية توثيق الأفراد بالنسبة للأفراد وأن لا يطبق حكم هذا النص إلا على الضباط أو الأفراد الذي يستنفط طبييا بالدرجة الخامسة ويكون حسن السيرة والسلوك ويعكس ذلك تطبيقاً لحكم المادة ( ١١ ) من هذا القانون .

من القيام بواجباته العسكرية بسبب قنونه وقوانينه  
وغيره غفلا منه ، ولابد ذلك بقرار من اللجنة  
الطبية العليا ، فخص له نصف راتبه الشهري  
الآخر ، وإذا وجد أن الراتب الذي يستحقه  
بوجب أحكام هذا القانون يزيد على نصف  
خص له الراتب الاخير مضاعا اليه ما يستحقه  
من راتب الاطلاق بموجب الفقرة ( ٢ ) من المادة  
١١ - من هذا القانون ويشترط لا يقل  
الراتب الشهري مع راتب الاطلاق على عشرين  
دينارا كحد ادنى كانت تدرته على عشرين  
نسبه ان كانت تعلمات كافيا فمئة نسبه وبإقرار  
فقد ان كان على راتب ادنى من اعادة نفسه  
ان تعلمات تعليمية حسنا . وعلى فئات اقل  
كانت تدرته على اعادة نفسه ان تعلمات تعليمية  
جائبا كدنى بقى النزل من كون تعلمه فمئة  
خامسة والتعاقد ، ودون اعتبار لاده فخمته .

کتاب فی الفہم

## السيد المقرر

ياسيدي هذه غير تلك ، التي في تاتسون خاص ، في المفروع ، المادة الاولى بالغاء كلمة السابعة عشرة واستبدالها بالسادسة عشرة ، المسكرين الان في الجيش باخذوا شباب صفار ، يعني سن ١٦ فما فوق ، قبل ١٦ كانت محسوبة لغايات قانون التقاعد ، الحقيقة في عمل تشجيعي اولاً ان يدخلوا الشباب في الجيش ، وهذه خدمة فعلاً تأتي بالتالي من وقت الى آخر لقانون التقاعد نخلصوا المدة فيدل ان نقول لهم سن ١٦ ، والآخر فيه مصلحة للجيش .

## دولة رئيس المجلس

دكتور زين : تفصل

## الدكتور محمد عضوب الزين

بمعرفتي انه كثير من الشباب وخاصة من الريف يدخلوا في القوات المسلحة وهم في سن ١٤ و ١٣ سنة واقترح ان يكون الدخول

١٦ او ١٥ وهؤلاء الشباب الصفار الذين ياخذوهم بتصوري عبارة عن تلاميذ وكجنود تلاميذ ولغايات التعليم وهذه لا يمنع التعليم بالمعنى المقصود .



## السيد سليمان اوتيمه

الواقع انه في عندنا بالجيش مدارس تلخذ في سن ١٤ ويتدربوا فيها وخاصة سلاح الهندسة

في سن ١٤ سنة .

## السيد المقرر

انا افرقت عادة سن التكليف يبدأ فعلاً بسن

والدروع ، ومدة الدراسة سنتين ، فطالما القانون اعطاه هذا الحق ، ويكون في هذه الفترة القاسية تد بذل جهدا ، فلماذا نحن نحرمه بعد هذا الجهد القاسي .

## السيد المقرر

يتدرب ويتعلم خلال السنتين .

## السيد حماد المعايطة

انني على اقتراح الدكتور محمد ، ما دام الجندي يخضع مدة سنتين تدريب فلماذا نحرمه .

## السيد سالم بن فجاد

اذا حصل مثلاً لهذا التجهيز اثناء التدريب عطل او ضرر بشكل او باخر ، ما هو مستقبل هذا التجهيز ، كثير من الشباب يدخلون وعمرهم ١٣ او ١٤ .

بالنسبة للخدمات ، النص قبل الاستثناء يشترط شروط اخرى ، يقول حسب الخدمة المقبول للتقاعد ، من تاريخ دخول الضابط او النسردي في القوات المسلحة ، اذن لازم يكون هذا الضابط او الفرد دخل القوات المسلحة ، وتتدخل في الحساب المدة التي يقضيها في الاسر ، وأيئة خدمات سابقة مما تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد هذا ايضا شرط اخر ، انا اقول عندما تتوفر كل الامور الاخرى، وتوفرت كل الشروط الاخرى ، فلا ينبغي ان تستثنى على اساس السن الذي دخل في سن ١٤ وادى عمل وهذا العمل يقع في نطاق الشروط المذكورة في الاول ، لن تبرر في تخرجه من نطاق الاهلية ، فلما ارى ان يوافق المجلس على اقتراح الدكتور الزين .

## دولة رئيس المجلس

شكراً . معالي احمد بك تفصل .



## السيد احمد الطراونة

هذا القانون في ناحيتين ، الناحية العسكرية التي هي الناحية الفنية ، والناحية المالية ، اذا بدانا من سن ١٤ وحسبنا انه خدم الجيش عشرين سنة معناها انه في سن ٣٤ نستطيع ان نخرجه ، اما اذا بدانا من ١٦ معناها في ال ٣٦

## السيد عبد الله الريماوي

انني على اقتراح الدكتور الزين وارى انه لا بد قبل الرخص او الموافقة ، من حيث المعيار ما هو المعيار الذي يطلب المجلس فيه تحديد السن من ١٦ و ١٧ ، نحن لسنا قاعدين لتحديد سن اهلية نحن نحدد امر يتعلق في حقوق لتقاعدية

هكذا من الأهل



سنة نخرجه ، الناحية الفنية التي حسبوها العسكريين أنه صاحب سن ١٤ و ١٥ غير مؤهل بالفعل يبدأ حياة عسكرية صحيحة ، حتى يستحق عليها الراتب التقاعدي أو المدة التي تنسب إلى التقاعد . لذلك كان في الأصل ١٧ ، نزولها سنة ونتيجة دراسة الواقع الفني عند العسكريين ، أما إذا نزلنا فيها من ١٥ إلى ١٤ ثاني معنا ناحية أن ابن ال ١٤ و ١٥ غير مؤهل بالحقيقة للخدمة ، ولكن قد يأخذه للتدريب ثم النواحي المالية التي تؤدي بالنتيجة إلى مبالغ كبيرة ، ونخرج المجند وقد يصل إلى مرتبة ضابط في سن ٣٤ أحسن ما نخلقه إلى سن ٣٦ يمكن أن ننزلها من ١٢ ونخرجه بالثلاثين ، فهذا لا يكون سن تقاعد ، و ١٤ و ١٥ برأيي غير الي أن يكون مجند مثل بقية الجنود والضباط الذين تناضون التقاعد ، ما يتكون في مساواة حقيقية في إعطاء راتب التقاعد بنتيجة الخدمة .

#### السيد بركات الزهمي

دولة الرئيس ، برأيي أي قانون يوضع لمصلحة الفرد ، ولصحة الشعب ، واري أن يكون التقاعد إلى السن الذي يقدر فيه أي فرد الدخول إلى القوات المسلحة بغض النظر ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

#### دولة رئيس المجلس

طاهر بك ، تفضل

#### السيد طاهر حكمت

أرى أننا بحاجة إلى المردة إلى مفهوم التقاعد وهي الخدمة التي يؤديها الفرد ، وهو في حالة نفسية وعقلية ، هي قادر أن يكون فيها قادر على المعطاء ، وهذه الحالة لا تتغير مبدئياً إلا إذا كان قد أكمل سن البلوغ أي سن الثامنة عشرة ، إلا أنه هناك اعتبارات معينة تتعلق في العدالة ، رأت معها الجهات العسكرية أن تقرر تزيلات ثم خفضته إلى ذلك ، لذلك فإن المعيار أن المشروع يقدم استثناء للقاعدة العامة القاعدة العامة ، هي أن الخدمة قبل سن البلوغ لا تقبل ، لأنها لا تكون خدمة جديّة وإنما تكون

خدمة اقرب للتدريب منها إلى الخدمة ، بالاستثناء الذي قدم لا يجوز التوسع فيه وسحب إلى سن الخامسة عشرة والرابعة عشرة ، وقد ينصرف هذا الاستثناء إلى الأطفال وطلاب المدارس ، وهذا غير معقول ، لذلك اقترح الموافقة على سن السادسة عشرة ، لأنها السن المقبول وهو سن فيه حد أدنى الحقيقة لمطالبات البلوغ ولتطلبات البلوغ والمطالبات الأهلية على الدخول في الجيش ناقترح الموافقة على المشروع كما ورد .

#### السيد المقصر

هناك تساؤل من أحد الزملاء بأنه إذا أحد مات أو تعرض لحادث في عندنا مادة ( ٢٢ ) تقول : على الرغم مما ورد في هذا القانون إذا استشهد ضابط أو فرد الخ . تحسب له كرامة التعويضات ، بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد .

يعني هذا الإنسان في مدرسة المدفعية صار له حادث وتوفي ، الآن هو يأخذ تعويض ماله مثل العسكري العادي بالنسبة للأصابات أيضاً إذا ان الفترة ( ٢ ) البند ح — كذلك قالت بغض النظر من كون خدماته خاضعة للتقاعد كذلك هذا العسكري يعطوه ، لأنه ولو أن خدماته غير خاضعة للتقاعد ، وبهذا يكون قد حفظ حق الإنسان أثناء أصابته وخلال تعليمه ، وأنا بهذا أؤيد الاستاذ طاهر .

#### السيد عبد المجيد الشريدة

يا سيدي ١٤ — ١٥ يوفي فيهم خدمة الجندي إذا لم يكمل الجندي خدمة كاملة متضاف ويوفي له تقاعد ، بدل أن نحرمه منهم .

#### السيد جمال أبو بكر

أثني على رأي الدكتور محمد الزين ، ومادام أنه يجب أن نعلم أن مدة التدريب هي أصعب فترة جندي معها كان نوعه أو ضابط ، فمن المستحسن أن نجيب له مدة ولا نذهب عليه نسدي ، لأنها أصعب مدة .

#### السيد عبد الله الريماوي

يبدو لي أننا لا بد أن نعود لنص المادة مرة أخرى لتستبعد بعض الحجج التي طرحت في معرض الإصرار على بقاء المادة كما هي ، ورفض التعديل الذي طرحه الدكتور الزين ، لنقرأ المادة مرة أخرى ، فسيظهر ما يلي ، تحسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ دخول الضابط أو الفرد إلى القوات المسلحة ، وتدخل في حساب المدة التي يتضيقها بالأسر ، وأية خدمة سابقة تحسب خدمة مما تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد المدني . لو فرضنا لا يوجد التحفظ الذي جاء فيها بعد ما معنى ذلك ؟ معنى ذلك أن كل الناس الذين يستحقون التقاعد وفقاً للنص المذكور والذي يقول فيه مقبولة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد المدني ، هؤلاء يستحقوا ، نحن جئنا نستثني هؤلاء ، دعونا نرى الصور ، جئنا نستثنى من الذين يستحقون التقاعد ، ناس استناداً للعمر . أنا أقول الاستثناء هذا ليس قاعدة جديّة ، الاستثناء هذا غير وارد على أساس العمر ، ما دام قام بخدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى أحكام القانون . أما القول بأن هذه ناحية فنية جاءت من الجيش بشكسل فني فيقبل الي أن العملية الفنية ، غير قانونية .

#### دولة رئيس المجلس

السيد رئيس الوزراء ، تفضل دولة الرئيس

#### دولة رئيس الوزراء

الواقع أنه مطلباً تفضل أحد الأخوان أن موضوع التقاعد مفهوم . لكن هذا النص الوارد هذا استثناء من القواعد ، القانون المدني معروف ١٨ سنة لكن عندنا في الجيش في حاجة لسن للقوى البشرية ، عندها يكون الأمر في حاجة لسن ١٥ ننزلها إلى ١٥ هذا كافي الآن ، وهذه الأمور لها حسابات وخاصة عند التقاعد ، ولذلك فالحسابات من ناحية فنية ، هي واردة للتلاميذ الذين يدخلون المدارس يدخلوها في سن ١٥ ، ١٦ ولكن هذا يتم على مقاعد الدراسة ، وكلهم على مقعد الدراسة ، وهذه دراسة بحثه ، هل يعمل أن يعطى للطلاب في مقعد الدراسة ونسب أثناء دراسته تقاعد ، ولذلك نرى إذا سمح الأخوان ، مثل ما وردت من القوات المسلحة لأنه هنالك حسابات ، وهذا الموضوع مدروس بدقة ، فنرى وهذا ما نفضل أن يرجع دراسته هذه مع لجنة عسكرية ومع بعض الأخوان عندئذ يفضل أنه تكون دقيقين في الدراسة ، أما



هكذا من الأهل

**دولة رئيس المجلس**

**السيد رئيس الوزراء**



**السيدة وداد بولص**

**الدكتور محمد ربيع**

**الدكتور محمد عضوب الزين**

**السيد احمد الطراونة**

## السيد المقرر

**وليسى الاولاد .**

## دولة رئيس المجلس

**السيد أحمد الطراونة**

**السيد عبد الله أخو رئيسة**

میں سے ملے ہوئے



السيد سليمان أرتيمية

سيدي قانون التقاعد العسكري عدل من سنة ١٩٦٠ عدل أكثر من ست مرات، أنا الآن استغرب أنه في قوانين ذات أهمية تأخذ صفة الاستعجال، وقبل يوم الاثنين، لما لا أعرف شو الأسباب الموجبة التي تدعوا إلى هذا الاستعجال. وأنا مع دولة رئيس الوزراء في أن نجتبع مع لجنة عسكرية، واعتقد أنه لو في أقوال غير هذا لما نخل على تواننا المسلحة.

السيد المقر

الحقيقة، أنه لما نحن بحثنا الأسباب الموجبة، كانت كافية ليست المصلحة مصلحة فرد بل مصلحة الجماعة.

السيد سليمان أرتيمية

العسكريون اولادنا.

السيد المقر

الاصل المطروح الآن هو النص، الذي أتى من اللجنة، أما إذا في اقتراح معاكس يقترح بتنزيل السن يطرح بالتصويت.



دولة رئيس المجلس

يعني أنا اعتقد أن الموضوع من السهل جدا أن نطرحه بالتصويت اقتراح الدكتور عضوب أو القترح آخر هذا الموضوع أساسي سن ١٦، وفيه ١٤ هناك أوضاع مالية وفي أوضاع إدارية لا أدري يجب القروي وزيادة الدراسة.

الاقتراح المعاكس هو اقتراح معالي الدكتور محمد عضوب الزين، يقترح تنزيل السن إلى ١٤ وثني عليه من يؤيد اقتراح الدكتور محمد عضوب.

السيد الأمين العام

(سقط الاقتراح)

(١٢ صوت)

السيد أحمد الطراونة

نجح القانون.

السيد عبد الله الزيموي

دولة الرئيس هذه النقطة بعزل عن التصويت الذي جرى، هذه النقطة تناقشنا فيها، ثم

قدرته على إعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جزئياً وذلك بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد، ودون اعتبار لمدة خدمته.

السيد المقر

جاؤا وعدلوا بما يلي: باضافة عبارة اليهـ.

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٢) مكررة من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية إلى آخر البند (٢) من الفقرة - ح - منها -

على أن يقرر انتهاء الخدمة - ن قبل الغيابة العامة / مديرية شؤون الضباط بالنسبة للضباط ومديرية شؤون الأفراد بالنسبة للأفراد وأن لا يطبق حكم هذا النص إلا على لضابط أو الفرد الذي يصنف طبياً بالدرجة الخامسة فما فوق ويكون حسن السيرة والسلوك وبمكس ذلك تطبق أحكام المادة (١١) من هذا القانون.

السيد المقر

هذا النص عدلناه، وأصبح

تعدل المادة (٢٢) مكررة من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية إلى آخر البند (٢) من الفقرة (ج) منها -

على أن لا يطبق حكم هذه الفقرة إلا على الضابط أو الفرد الذي يصنف طبياً بالدرجة الخامسة فما فوق حسب أحكام نظام اللجان الطبية العسكرية.

دولة رئيس المجلس

موافقون على النص

الجميع:

موافقون.

انتبهنا إلى صيغة وضعت بالنظام الداخلي وليس الأمر بعد اليوم موضوع أتى بأشياء جديدة بعد ما وضعنا المبدأ، المبدأ في النظام الداخلي واضح، يقول تتخذ قرارات المجلس بالاكثرية، نحن في المجلس الآن أمام قرارين قرار التعديل أو اقتراح التعديل وقد سقط الاقتراح، ليأخذ أي قرار آخر الصيغة الشرعية أو القانونية يجب أن يصوت عليه.

دولة رئيس المجلس

أذن الآن أمامنا قرار اللجنة القانونية، الذي يشتمل على اكتمال سن ال ١٦، بالنسبة للخدمة المقبول للتقاعد بالقوات المسلحة من يوافق.

السيد الأمين العام

(التصويت ٢٤، من ٤٨)

دولة رئيس المجلس

ماز قرار اللجنة.

السيد المقر

المادة (٢٢) الأصلية.

المادة ٢٢ - مقرة (ج) بند ٢ -

(١) إذا انتهت خدمة ضابط أو فرد لعجزه عن القيام بواجباته العسكرية بسبب إصابته بوظيفته وبدون خطأ منه، وتأيد ذلك بقرار من اللجنة الطبية العليا، خصص له نصف راتبه الشهري الأخير، وإذا وجد أن الراتب الذي يستحقه بموجب أحكام هذا القانون يزيد على النصف خصص له الراتب الأكبر مضاعفاً إليه ما يستحقه من راتب الاعتلال بموجب الفقرة (٢) من المادة (١١) من هذا القانون ويشترط أن لا يقل الراتب الشهري مع راتب الاعتلال من عشرين ديناراً كحد أدنى لمن كانت قدرته على إعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً كلياً وخمسة عشرة ديناراً كحد أدنى لمن كانت قدرته على إعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جسيماً. ومشرة دنائير لمن كانت

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس

هل المجلس يوافق على القرار كما ورد من اللجنة وعلى القانون .

الجمعية :

موافقون .

وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه وعلى صيغته النهائية التي سرفع بها الى الحكومة .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨  
قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٨ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيها بلى بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٤ ) من القانون الاصلي بالغاء عبارة ( السابعة عشرة من عمره )

الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بعبارة ( السادسة عشرة من عمره ) .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٢٢ ) مكررة من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر البند ( ٢ ) من الفقرة - ح - منها : -

( على ان لا يطبق حكم هذه الفقرة الا على الضابط او الفرد الذي يصنف طبيا بالدرجة الخامسة فما فوق حسب احكام نظام اللجان الطبية العسكرية ) .

السيد سليمان اورتيمه

اريد ان استوضح عما تم في الشهر الماضي من مناقشات وعن اللجنة التي سوف تضع توصيات وما صار في قانون المالكين والمستأجرين ولدولة الرئيس طلب ان يعين من المجلس لجنة لدراسته ولم تعرف محير هذه القوانين .

دولة رئيس المجلس

عينا اللجنة واللجنة الان تدرس وتصيغ التوصيات ، وسوف تقدم الى المجلس وفيه موضوع قانون المالكين والمستأجرين . وهنا ناتي لختام جدول اعمالنا اليوم .

السيد الامين العام

{ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

سامين الجلسة فيها بعد وستوافيكم الامانة العامة بجدول الاعمال .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر بمساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظمو الضبط السادة نذير عطيات ، نصري الشهابيه وموفق المجلوني .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مأمور المجلة السيد فحسان النجداوي والسيد محمود عريقات .

هكذا من الأصيل